

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف - المسيلة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:/2023

سياسات تحرير التجارة الدولية وأثرها على الاستثمار
الأجنبي المباشر

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وتجارة دولية

إشراف:

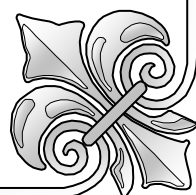
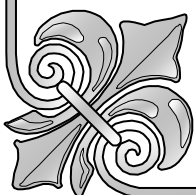
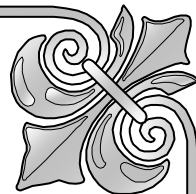
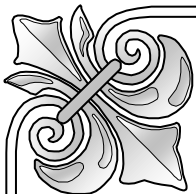
د. نويات عبد القادر

إعداد الطلبة:

- لعباشي بوعلام

- لعماري هشام

السنة الدراسية 2023/2022





كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه المدد الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله الف حمد والف شكر لله اولا واخرا ان وفقنا لإتمام هذا العمل

نتقدم بخالص شكرنا للأستاذ المشرف "**الدكتور نويات عبد القادر**" ، الذي رافقنا في هذا العمل ، راجين من المولى عز وجل ان يوفقه لما يحب ويرضى .

شكرا لكل الاساتذة الذين ساهموا في نجاح مذكرتنا ، لكل من دعا لنا في ظهر الغيب ، شكرا لكل من سعى في تعليمنا حرف ينفعنا .

شكرا للوالدين العزيزين ، شكرا لكل الوجوه والاسماء التي عرفناها من اصدقاء وزملاء وزميلات .

الى جميع من نساهم القلم ولم ينساهم القلب .



ملخص:

يهدف الموضوع الذي درسناه الى طرق جذب وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التجارة الدولية، حيث تعمل مختلف الدول النامية على تهيئة مناخها الاستثماري، مع التركيز على الاهتمام أكثر بسياسات الاستثمار، من خلال تعديل مختلف القوانين واللوائح ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هذه الدول اخترنا الجزائر والبرازيل، قصد الإجابة على إشكالية الدراسة التي تهتم بمعرفة أثر تحرير التجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وباستخدام منهج - وصفي ذو طابع تقييمي لمختلف البيانات والمؤشرات الدولية، توصلنا الى ان سياسات الاستثمار في الجزائر غير فعالة مقارنة بالبرازيل ، بسبب ضعف باقي مكونات مناخ الاستثمار، من بينها تدني البنية التحتية وبيئة أداء الأعمال وانتشار الفساد، كما لا توجد استراتيجية واضحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث اتسمت سياسات الاستثمار في الجزائر بالارتباك وعدم الوضوح، حيث جذبت الجزائر تدفقات استثمار أجنبي مباشر اقل بكثير من البرازيل، وهي تعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة الأخرى في تهيئة مناخ الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة الدولية.

Abstarct :

The topic we studied aims at ways to attract and enhance foreign direct investment and its impact on international trade, as various developing countries work to create their investment climate, with a focus on paying more attention to investment policies, by amending various laws and regulations related to foreign direct investment, and among these countries We chose Algeria and Brazil, in order to answer the problem of the study, which is concerned with knowing the impact of international trade liberalization on foreign direct investment.

And by using a descriptive approach that has an evaluative nature for various international data and indicators, we concluded that investment policies in Algeria are ineffective compared to Brazil, due to the weakness of the rest of the investment climate components, including poor infrastructure, business performance environment and widespread corruption, and there is no clear strategy to attract foreign investment. Direct investment in Algeria, where investment policies in Algeria were characterized by confusion and lack of clarity, as Algeria attracted much less direct foreign investment flows than Brazil, and it reflects the efforts made by the other country to create an investment climate.

Key words: foreign direct investment, international trade.

رقم الصفحة	فهرس الموضوعات
-	شكر وتقدير
-	ملخص الدراسة
-	فهرس المحتويات
أ-ج	مقدمة عامة
	الفصل الأول : سياسات تحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر
05	1- ماهية التجارة الدولية
05	أولاً: مفهوم التجارة الدولية
06	ثانياً: أهمية تحرير التجارة الدولية
07	ثالثاً: مكاسب تحرير التجارة الدولية
11	2- ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
11	أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر
12	ثانياً: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
16	ثالثاً: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر
	الفصل الثاني: الجانب التطبيقي
19	تمهيد:
20	أولاً/ النشأة والتطور والهيكل التنظيمي لمديرية التجارة لولاية ب ب ع
20	- نشأة وتطور مديرية التجارة
21	- الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للتجارة
24	- الزبائن العشرة الأوائل للجزائر
28	ثانياً/ الاستثمار الأجنبي المباشر
29	1- قانون الاستثمار الجديد الأهداف والمضامين
35	2- السياسات المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
38	3- اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل

47	خاتمة
49	قائمة المراجع
53	الملاحق

الصفحة	فهرس الجداول
25	جدول رقم (01): الزبائن العشرة الأوائل للجزائر من 2015 الى 2020
29	الجدول رقم (02): تطور الاستثمار الأجنبي من 1990 الى 2020
34	الجدول رقم (03): أهم الدول المستثمرة بالجزائر

الصفحة	عنوان الشكل
35	الشكل 01: الإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - الاستثمار الأجنبي المباشر.
36	الشكل 02: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للتجارة برج بوعرييج
37	الشكل 03: الإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - الاستثمار الأجنبي المباشر.
39	الشكل: (04) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل
43	الشكل (05) التوزيع الصناعي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل حتى سنة 2019 (%)
45	الشكل(06) : التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل 2000-2019.

مقدمة

مقدمة:

يعتبر ميدان التجارة الدولية من الميادين الأكثر إثارة للدراسة والتحليل الاقتصادي في الألفية الثالثة نتيجة التطورات والتغيرات المستمرة والمتلاحقة التي يعرفها النظام الاقتصادي العالمي من عشرية إلى أخرى.

لتقوم التجارة الدولية بدورها التاريخي كمحرك للنمو والتنمية لابد من توافر بيئة اقتصادية عالمية مناسبة ونظام تجاري عالمي أجنبي مباشر.

والمتتبع لشروط التجارة الدولية يلاحظ أن هذه التطورات التي شاهدها العالم في العقد الأخير من القرن العشرين وما تتضمنه من تحرير حركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال الخاصة والاستثمارات الأجنبية من أهم العوامل التي أسهمت في تعميق وانتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق واسع في هذا العصر، وقد أدت تلك التطورات جميعها إلى زيادة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وما أصبحت تقوم به من دور هام في النشاط الاقتصادي العالمي.

فالاستثمار الأجنبي المباشر وما يتضمنه من تزايد ظاهرة الاعتماد الاقتصادي الدولي المتبادل والغاء القيود والحواجز والمسافات أمام حركة التجارة الدولية ورؤوس الأموال والاستثمارات أدت إلى تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي.

- إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما تقدم. وفي إطار الواقع المشار إليه يمكن طرح الإشكالية التالية " ما أثر

تحرير التجارة الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر؟"

وينبثق عن هذه الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية التي تساعدنا على فهم وتحليل الموضوع محل الدراسة بطريقة جيدة وهي على النحو التالي:

- هل في تحرير التجارة الدولية أهمية في النمو الاقتصادي؟

- هل هناك مكاسب لتحرير التجارة الدولية



- هل يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تحرير التجارة الدولية وفق القانون الجديد

للاستثمار؟

- **الفرضيات:**

- لتحرير التجارة الدولية أهمية في النمو الاقتصادي.

- توجد مكاسب لتحرير التجارة الدولية.

- نعم يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حجم التدفقات.

- **أهداف البحث:**

إن الغاية الأساسية من اختيار هذا الموضوع تتمثل أهمها فيما يلي:

- معرفة مختلف الأطر والمفاهيم النظرية المتعلقة بتحرير التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

- إبراز مدى ارتباط الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الدولية والتعرف على مدى قدرة هذه المتغير على تحقيق النمو الاقتصادي في ظل معطيات التجارة الدولية القائمة أساساً على مبدأ تحرير التجارة الدولية من مختلف القيود.

- محاولة إبراز مدى أهمية ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في التجارة الدولية في ظل مختلف الإصلاحات الاقتصادية.

- **أهمية البحث:**

يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية حيث أصبح الانفتاح أو الدخول في النظام العالمي الحديث أمر محسوم لدى اقتصاديات الدول.

وذلك بتجلي بين أهمية سياسات تحرير التجارة الدولية كإستراتيجية فعالة في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية وجلب أكبر تدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الذي يعتبر ذات أهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة.



- أسباب اختيار الموضوع:

- طبيعة التخصص الذي يتلائم وطبيعة البحث.

- الشعور بقيمة وأهمية الموضوع في ظل تطورات المسارعة والبعد العالمي.

- تباين مواقف الاقتصاديين والتجارين من السياسات التجارية العالمية وصلتها بالاستثمارات الدولية.

- المنهج المتبع:

لإجابة على إشكالية بحثنا و إثبات صحة فرضيتنا تمت الدراسة بالاعتماد على منهج : منهج - وصفي ذو طابع تقييمي.

ففي الفصل الأول: اعتمدنا على المنهج الوصفي لتقديم كل الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة الدولية وكذا النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر لها.

أما في الفصل الثاني : فاعتمدنا المنهج الوصفي لاستعراض كل الجوانب المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالتطرق إلى مختلف النقاط والاسس ومستجدات قانون الاستثمار الجديد من حيث الأهداف والمضامين...

- الدراسات سابقة:

إن موضوع محل الدراسة ليس بجديد في الرسائل والبحوث العلمية ولكن الجديد في الدراسة هو العلاقة ودور سياسات تحرير التجارة الدولية في تفعيل وتحسين المناخ الاستثماري

لجذب الاستثمارات الأجنبية. ومن بين الرسائل الجامعية التي تم الاستعانة بها هي:

- " بوشمال عبد الرؤوف"، التسويق الدولي و تأثيره على التدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر، رسالة ماجستير، (غير منشورة) - السنة الجامعية 2011-2012، جامعة سطيف .

حيث تبينت أهمية التسويق كأداة فعالة في تحقيق معدلات التنمية الاقتصادية.

وآثاره على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشر.



- " لعربي مريم " ، آثار سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة سطيف ، 2013. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة ، أن تحرير التجارة الدولية أمرا ضروريا و محركا قويا وفعالا في عملية النمو و التنمية ، إلا أنه لا شك أن الأسس التي تقوم عليها عملية التحرير تعمق من المشاكل المرتبطة في اقتصاديات الدول الساعية إلى الانفتاح الاقتصادي.

- "خاطر إسمهان " ، دور الكامل الاقتصادي في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر ، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة بسكرة ، 2013. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة . الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المتغيرات الاقتصادية الحديثة حيث يعد بمثابة المحرك الرئيسي للتنمية، مما أدى بالدول إلى التسابق فيما بينها لتقديم حوافز و تسهيلات و إعفاءات ضريبية و تطوير بنيتها الرئيسية و ذلك لجذب الاستثمارات كونه المحرك مهم للتنمية الاقتصادية.

الفصل الأول: سياسات تحرير التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي المباشر.

❖ المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.

❖ المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.



❖ المبحث الأول: ماهية التجارة الدولية.

تعتبر التجارة الدولية من المظاهر الأساسية في تحديد الأسباب التاريخية للتخلف الاقتصادي في دول العالم ، حيث أن الهيكل الحالي للسلع المصدرة من طرف هاته الدول، مرتبط بالتبادلات الاقتصادية التي كانت تقوم بها الدول الاقتصادية المتقدمة.

أولاً: مفهوم التجارة الدولية

يقصد بالتجارة الدولية على أنها عمليات التبادل التجاري للسلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول، لتحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل التجاري. وتتعلق التجارة الدولية بالقواعد المنظمة لانتقال السلع والخدمات وتبادلها بين الدول، وفي نطاق الأقاليم الجمركية، والمناطق التجارية الإقليمية التجارية ويشمل مصطلح التجارة الدولية اليوم على¹:

- الصادرات والواردات السلعية المنظورة.

- الصادرات والواردات الخدمية غير منظورة.

- الهجرة الدولية: أي تنقلات الأفراد بين دول العالم المختلفة.

تعرف التجارة الدولية على أنها " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركة السلع والخدمات و رؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركة السلع و الخدمات ورؤوس الأموال بين الدول."²

في هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن الاختلاف يوقع الكثيرين في خطأ شائع وهو عدم التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة الدولية، فاصطلاح التجارة الخارجية يشير إلى نظرية جزئية للعلاقات الاقتصادية بين دول معينة ودول أخرى أو مجموعة من الدول ، بينما اصطلاح التجارة الدولية

¹ - قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية ، منشورات الهيئة العامة السورية ، دمشق ، سوريا ، 2010 ، ص 13

² - سامي عفيف حاتم ، التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم ، نقلا عن فيروز سلطاني ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية ، مذكرة ماجيستر غير منشورة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2013 ، ص 3.



يشير إلى نظرية شمولية، أي إلى مجمل العلاقات التي تتم بين دول العالم مجتمعة .المفهوم العام للتجارة الدولية هو أن المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة (انتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال و الأشخاص) تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة أو بين حكومات أو منظمات اقتصادية تقطن في وحدات سياسية مختلفة .وقد تتحول التجارة الدولية إلى داخلية، مثل ما حدث في الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: أهمية تحرير التجارة الدولية

تعد التجارة الدولية من اهم القطاعات الحيوية في أي مجتمع اقتصادي من المجتمعات، سواء كان ذلك المجتمع متقدما أو ناميا ، فالتجارة الخارجية تربط الدول و المجتمعات مع بعضها البعض، إضافة إلى أنها تساعد في توسيع القدرة التسويقية عن طريق فتح أسواق جديدة أمام منتجات الدولة.

وتساعد كذلك في زيادة رفاهية البلاد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجالات الاستهلاك، والاستثمار، وتخصص الموارد الإنتاجية بشكل عام. إضافة إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال اعتبارها مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة ، و قدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية، وما لها من أثر على الميزان التجاري .كما أن هناك علاقات وثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، وما ينتج عنها من ارتفاع مستوى الدخل القومي، يؤثر في حجم ونمط التجارة الدولية ، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه.

و الاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت ، فالتنمية الاقتصادية تستهدف ضمن ما تستهدف زيادة إنتاج السلع، وإذا تحقق هذا الهدف



عندئذ تزيد قدرة الدولة على التصدير الخارجي والتاريخ الاقتصادي لبريطانيا، وألمانيا، واليابان مثلا، يشير بوضوح إلى أن نمو وزيادة الدخل القومي تصاحبه زيادة في حجم التجارة لهذه الدول، أما أثر التجارة الدولية على إقتصاديات الدول النامية يتضح أكثر من أي وقت مضى، وذلك لأن الدول النامية تحكمها أوضاع التخلف الإقتصادي لأسباب تاريخية.

ولذلك يكون متوسط دخل الفرد في الدول النامية منخفضا، فيقل ابلتالي مستوى الإستهلاك والصحة العامة و التعليم، وتنخفض الإنتاجية و تقل الإستثمارات ما يؤدي إلى هبوط مستوى الدخل؛ وهكذا تدور دائرة الفقر. فيمكن للتجارة الدولية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر وخاصة عند تشجيع الصادرات مما يؤدي للحصول على مكاسب جديدة في صورة رأس المال الأجنبي الجديد الذي يلعب دورا في زيادة الإستثمارات، بناء مصانع، إنشاء بنية أساسية مما يؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي، و النهوض بالتنمية الإقتصادية.³

- حيث لا يمكن أن ننفي وجود فوائد للتجارة والتي يمكن أن ننظر إليها من خلال:

1.زيادة الرفاهية الاقتصادية : من زيادة إشباع حاجات الأفراد من السلع والخدمات إما بسبب عدم توفر هذه السلع والخدمات في بعض الدول وانتقالها عن طريق التجارة الخارجية إلى جميع أنحاء العالم. وإما بسبب الحصول على هذه السلع بتكاليف أقل نتيجة لاستيرادها من دول تتمتع ابلميزة النسبية في الإنتاج بسبب وفرات الحجم الاقتصادي.

2.الاستغلال الأمثل للموارد: فبدلا من أن تقوم الدولة بإنتاج كل من حاجاتها وهذا ما يؤدي إلى هدر الموارد الطبيعية والمكتسبة التي تملكها . فإنها بدلا من ذلك تخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية ابلمقارنة مع الدول الأخرى وتستورد السلع التي تتمتع الدول الأخرى بميزة نسبية في إنتاجها وهذا ما يؤدي إلى استغلال أفضل لمواد الدولتين.

³ - جمال جويدان الجميل، رة الدولية للتجا ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010 ،ص ص 12، 13



ثالثا: مكاسب تحرير التجارة الدولية

تحقق الدول العديد من المكاسب بموجب تحرير تجارتها الدولية، ومن أهمها ما يلي :

أولاً: المكاسب الساكنة: وتتمثل فيما تتيحه التجارة الدولية من زيادة في مستويات الاستهلاك دون تغير ومستويات الإنتاج أو إمكانياته، وتحدث تلك الزيادة من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الإنتاج ، وتنقسم المكاسب الساكنة إلى نوعين من المكاسب⁴.

✦ **مكاسب في الاستهلاك:** ونجدها على مستوى كل دولة داخلية في التبادل أو التجارة الدولية أي الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها، حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالأسعار العالمية.

✦ **مكاسب في الإنتاج:** تحدث المكاسب الساكنة في الإنتاج نتيجة إعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي، وتتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة تنافسية، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال تحرير التجارة الدولية، حيث تتمكن كل دولة من إعادة توزيع مواردها على الاستخدامات المختلفة وبذلك يتم تحويل الموارد إلى إنتاج السلعة التي تكون إنتاجية عناصر الإنتاج فيها أعلى نسبيا من غيرها، وهو ما يؤدي إلى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

ثانيا: المكاسب الديناميكية: يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني لأن تحرير التجارة يعمل على زيادة حجم الموارد المتاحة للدولة، وقد يؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة.

⁴ - آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة ،



وبذلك تشير المكاسب الساكنة إلى ما يتحقق من زيادة في الاستهلاك والإنتاج لمجرد التخصص والتبادل الدولي، في حين تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.

فالاقتصاد يحقق النمو إما من خلال ما يحدث من زيادة في موارده وطاقاته الإنتاجية أو عن طريق التحسين في المستوى التكنولوجي أي ارتفاع إنتاجية الموارد المتاحة، لأن التقدم التكنولوجي من شأنه تحسين نوعية وكفاءة الموارد.

وتأخذ العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي خمسة مجالات أساسية⁵:

- تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع والخدمات بمجرد استخدام تلك السلع الرأسمالية في مجالات الإنتاج المختلفة.

وبذلك تؤدي السلع الرأسمالية إلى زيادة رصيد البلد من الطاقات الإنتاجية أكثر مما كان قبل تحرير التجارة الدولية، ومنه يمكن القول أن هذه الأخيرة تدفع بالنمو الاقتصادي من خلال ما تتيحه للدول من سلع رأسمالية تزيد من الطاقات الإنتاجية.

- تؤدي حرية التجارة الدولية إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف، لأن أية اختراعات أو اكتشافات تحدث في دولة ما وتحسن من الإنتاجية وترفع من الكفاءة لعناصر الإنتاج يمكن تطبيقها في الدول الأخرى بمجرد حدوث التبادل الدولي من خلال حقوق الملكية الفكرية والرخص أو من خلال انتقال رؤوس الأموال والشركات عابرة القارات والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضي على الاحتكارات المحلية لبعض المشاريع، ويؤدي ذلك إلى مكاسب ديناميكية، إما من خلال ما تؤدي إليه شدة المنافسة من

⁵- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010، ص 12



تشجيع على الكفاءة في الإنتاج وتحسينه، أو من خلال تحويل قدر أكبر من الموارد من الأنشطة الريعية إلى الأنشطة الإنتاجية.

- تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات مزيدا من التوسع وكبر الحجم مما يؤدي إلى مكاسب لتلك المشروعات ناتجة عن وفورات الحجم الكبير، نتيجة اتساع الأسواق وتعدد فرص التسويق مع التخصص وتقسيم العمل الدولي، وكلما اتسع السوق زاد إنتاج المشروعات وقل مستوى التكاليف وهو ما ينعكس على مستوى الأسعار في السوق، كما أن اتساع الأسواق وكبر حجم المشروعات قد يدفعها إلى مزيد من الإنفاق على البحث والتطوير ولاشك أن هذه الاستثمارات ترفع المستوى التكنولوجي في البلد.

- أخيرا تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق زيادة توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات، وهذا عن طريق ارتفاع متوسط دخل الفرد الناتج عن النمو الاقتصادي الذي يتحقق بمعدل أسرع في ظل حرية التجارة الدولية، وعليه فإن حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة، لتمول قدرا أكبر من الاستثمارات مما يدفع إلى تحقيق النمو⁶. كما أن التجارة الدولية توفر سبلا أخرى للحصول على المدخرات من الخارج في شكل قروض أو استثمارات أجنبية مباشرة.

1- أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2، ص 11



❖ المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

مع تصاعد التوترات الجغرافية-السياسية، تنظر الشركات وينظر صناع السياسات بشكل متزايد في اعتماد استراتيجيات تجعل سلاسل الإمداد أكثر صلابة بنقل الإنتاج إلى الداخل أو إلى بلدان تكون موضع ثقة.

من بين هذه الاستراتيجيات نجد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي جذب اهتمام الشركات والدول وقد زاد الاهتمام به أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة نظرا للإمكانيات التي وفرها للدول النامية، فيما يلي سنتطرق إلى ماهية ومفاهيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر والتي سنحاول ذكر أهمها فيما يلي : يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه التدفقات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب التي تمثل مان نسبته حوالي 10 بالمئة أو أكثر من رأس مال الشركة، أو ما يمثل حوالي 10 بالمئة من القوة التصويتية⁷

يعرف صندوق النقد الدولي [FMI] ومنظمة التعاون الاقتصادية والتنمية [OECD] "على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".

⁷ محمد اسماعيل وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (41)، صندوق النقد العربي، 2022، ص 7.



كما عرفته مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على انه : " ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم و وحدة إنتاجية في قطر آخر.¹

كما يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر كافة المشروعات التي يقوم بإنشائها المستثمرون الأجانب ويمتلكون أو يشاركون المستثمر الوطني فيها أو يسيطرون على الإدارة، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة باستقرار كبير وتتم عن طريق شركات العالمية التي تساهم في نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات.²

ثانيا: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر على دولة الأم وعلى الدولة المضيفة، فإن العديد المدارس تناولت هذا الموضوع وفي هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى اثنتين :

1-التفسير التقليدي.

2-التفسير الحديث.

✦ النظريات من ناحية التفسير التقليدي :

لقد تعددت النظريات ونذكر منها ثلاثة :

1-النظرية الكلاسيكية :

لقد استند التحليل الكلاسيكي على فرضيات أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة، حيث يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها العديد من المنافع تعود معظمها على شركات متعددة الجنسيات، أما في جانب الاستثمار فإن وجهة نظرهم هي أن الاستثمار مباراة من طرف واحد واستند إلى العديد من المبررات هي :

¹-OECD, third edition of the detailed Benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P07.

²- أحمد زغراد ، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات ، مجلة الباحث ، عدد3، الجزائر ، 2004، ص 159.



- أ-قيام شركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا الغير متلائمة مع مستواها.
- ب-القيام بتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها .
- ج-أن ما تنتجه الشركات المتعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة .
- د-وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها من خلال خلق التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية .

2-نظرية عدم كمال الأسواق :

تقوم على عدم افتراض المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع، كما أن توافر بعض الجوانب وعناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على المنافسة مع المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية أكبر :

- أ-اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.
- ب-توفر مهارات إدارية وإنتاجية وتسويقية مقارنة مع ما توفر منها في الشركات والمشروعات المحلية .

- ج-التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل وأساليب إنتاجية أكثر حداثة وتتطور .
- د-الاستفادة من الامتيازات والتسهيلات المالية وغيرها والتي تمنح للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.¹

3-نظرية الميزة الاحتكارية :

تقوم على فرضية التدويل في تفسيرها للأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تمتلك قدرات وإمكانيات خاصة لا تتمتع بها

¹ -مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات و سياسات و موضوعات ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2007، ص55.



الشركات المحلية بالدول المضيفة، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك المميزات تجعل الشركات تحصل على عائدات أعلى من الشركات المحلية.

وكان (هايمر) أول من وضع أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، اعتمادا على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذو هيكل احتكاري¹.

✦ النظريات من ناحية التفسير الحديث : من أهم النظريات التي تناولتها هي أربع نظريات:

1-نظرية توزيع المخاطر :

ركز (كوهين) عام 1975 على فكرة توزيع المخاطر في شرح أسباب حدوث الاستثمار الأجنبي المباشر، فوفقا لهذه النظرية، الشركات تستثمر بالخارج وذلك بغرض زيادة أرباحها من خلال تخفيض حجم المخاطر، وبالرغم من أن هذه النظرية تجد جانبا من التطبيق في حياتنا المعاصرة إلا أن ما حدث بالولايات المتحدة الأمريكية في 2001 كان ضربة قاضية للعديد من الشركات الدولية الكبرى، و لم تستطع النظرية تقديم أي تفسير مقنع لقيام الشركة بالاستثمار المباشر بدلا من استثمار غير مباشر في عملية توزيع المخاطر.²

2-نظرية دورة حياة المنتج :

تتكون من 04 مراحل حين تقوم على افتراض أن حياة المنتج تمر بعدة مراحل عديدة ولكي تفهم النظرية نستعرض المراحل التالية :

¹ -رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، 2002، ص 49.

² --رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، المرجع نفسه، ص 48.



1-مرحلة الظهور [الإنتاج] والبيع في السوق المحلي: من المعروف أن كل دولة تفكر عند إنتاجها للسلعة ما أن تشبع حاجات مواطنيها، و ليس بالضرورة تصديرها فالدفعة الأولى من الإنتاج تكون عالية التكلفة لا يشتريها إلا نخبة من الأفراد.

وفي الدفعة الثانية من الإنتاج تكون بعض المشكلات المتعلقة بالسوق وارتفاع تكلفة الإنتاج، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي فإن الشركة تبدأ في التفكير ووضع الخطط للاستفادة من مزايا عملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابه وفي نهاية هذه المرحلة تبدأ بتصميم الآلات الكبيرة والبحث عن قوى عاملة.¹

2-مرحلة النمو والتصدير: في هذه المرحلة زيادة الطلب على السلعة بصورة كبيرة، وتشغل الشركة ميزة امتلاك السلعة بسرعة قبل أن تفقد قدرتها التنافسية، حيث تصدر السلعة إلى الخارج مبتدئة بالأسواق المجاورة، ويزيد الطلب من المستهلكين أرباح، حيث تشتري آلات لتصنيع السلع بطرق حديثة ثم تقوم بحملات ترويجية نحو المستهلك والتجار.

3-مرحلة نضوج السلعة: هنا يذكر المستهلك بالمنتج استمرار والتأكد من ثقته، هنا تعمل الشركة في تعزيز مكانتها في السوق المحلي والخارجي حفاظا على أرباحها ومبيعاتها، حيث تنقل مراكز الإنتاج والتوزيع في أماكن قريبة من الأسواق الخارجية لأن السوق المحلي مشبع، وتقوم بتأسيس فروع، ومع مرور الوقت تنتسب المعلومات عن التركيبة الفنية للسلع، حيث تصبح السلعة معروفة ومقلدة عندئذ تفقد الشركة ميزتها التنافسية .

4-مرحلة الانحدار والتدهور: تصبح زيادة المبيعات هدف للشركة فعنصر التكلفة أصبح مهم للغاية حيث يبدأ المستهلك بالنظر إلى منتجات أخرى مماثلة وبتكلفة اقل، ثم تبدأ الشركة بتخفيض

¹ -فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق،2004، ص 182.



التكاليف وإعادة تجديد دورة حياة السلعة بهدف البقاء في السوق لفترة أطول، وفي الوقت نفسه تعمل على اختراع منتج آخر تغزو به السوق وتعود هذه النظرية [لرايموند فيرونون].¹

3- النظرية الانتقائية لجون دنينج في الإنتاج الدولي :

لقد قام دنينج بالنقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة وبهذا أطلق عليها النظرية الانتقائية .

وقام بتحقيق التكامل بين النظرية المنشأة الصناعية ونظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع وقد أوضح أنه يلزم توافر 3 شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج هي:

أ-تملك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة .

ب-أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمارات في الخارج .

ج-أن توفر الدولة المضيفة مزايا أفضل من الدولة التي تسعى إليها الشركة المستثمرة.²

4-نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية) :

رواد هذه النظرية هما [كوجيما و أوزاوا] وقد تخصصت بتحليل أركان النظرية إلى عدد من الفروض الاقتصادية الكلية والجمع بين الأدوات الجزئية مثل القدرات والأصول المعنوية، للشركة، وكذلك الأدوات الكلية مثل السياسة التجارية والصناعية للحكومات لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة.

ويرهن كوجيما أن الاستثمارات الأمريكية هي بديل للتجارة في حين أن الاستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية، حيث يتكلف الهيكل الصناعي للاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم به اليابان حيث تعمل على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة.³

1-المرجع السابق، ص183.

2-رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، المكتبة المصرية بالمنصورة ، 2007، ص 53

3-نفس المرجع ، ص70.



ثالثاً: مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر:

✦ المزايا:

- توفير مصر متجدد للحصول على العملات لتمويل برامج التنمية .
- رفع المساهمة في القطاع الخاص للنتاج القومي وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال .
- احتكار التكنولوجيا بالنسبة للدول المصدرة للاستثمار .
- استغلال هذه الشركات لغايات سياسية كالتدخل في الشؤون الداخلية .
- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها مهارات تكنولوجيا حديثة.
- تسهيل حصول الدول المضيفة على تقنيات حديثة ومطورة لبعض الصناعات.

✦ العيوب:

- زيادة التدفق الاستثماري يؤدي إلى زيادة متطلبات الاستثمار واستيرادها وهذا يزيد من فاتورة الواردات وينعكس سلباً على الميزان التجاري للدولة المضيفة.
- التأثير على الموازنة العامة للدولة المضيفة من حيث تآكل إيراداتها لأنها تقدم إعفاءات ضريبية.
- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات.
- التأثير على الميزان الجاري للدولة المصدرة وتصدير فرص عمل.¹

¹ -معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر فآثره على النمو و التكامل الاقتصادي في دول مجل التعاون لدول الخليج العربية ، الملتقى السنوي لجمعية الاقتصاد ، السعودية ، الرياض ، 2009 ، ص 22.

الفصل الثاني: الجانب التطبيقي

مقدمة:

المبحث الأول: النشأة والتطور والهيكل التنظيمي لمديرية التجارة بولاية برج بوعرييج.

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل



تمهيد:

يعد تحرير التجارة الدولية من أهم ملامح التطورات الاقتصادية الدولية خلال العقد الأخير من القرن العشرين وقد ارتبطت سياسات التحرير هذه ارتباطا وثيقا بسياسات التي تسير عليها منظمة التجارة الدولية وما تفرضه من اجراءات نحو الاندماج الاقتصادي العالمي وبات من المتوقع أن يتلازم مع الاتجاه لتحرير التجارة الدولية والانضمام الى منظمة التجارة العالمية تسهيل انتقال رؤوس الأموال وزيادة الاستثمارات الاجنبية المباشرة وقد أسهم هذا التحرير بلا شك في تزايد عدد الشركات التي تحاول اكتشاف الاسواق الخارجية .

وتسعى الجزائر جاهدة لاستقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اجل تحرير التجارة الدولية وتنويع مصادرها والتي تعتمد على الاستثمار من أجل تقديم العديد من الحوافز والمزايا للنهوض به.

وفي هذا المجال تعتبر الجزائر من بين البلدان التي تسعى جاهدة لجذب مختلف الاستثمارات المباشرة .

وللاحاطة أكثر قمنا بتقسيم الفصل الثاني الى مبحثين تتمثل في :

المبحث الأول: النشأة والتطور والهيكل التنظيمي لمديرية التجارة بولاية برج بوعريج

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الثالث: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل.



المبحث الأول: النشأة والتطور والهيكل التنظيمي لمديرية التجارة بولاية برج بوعريج

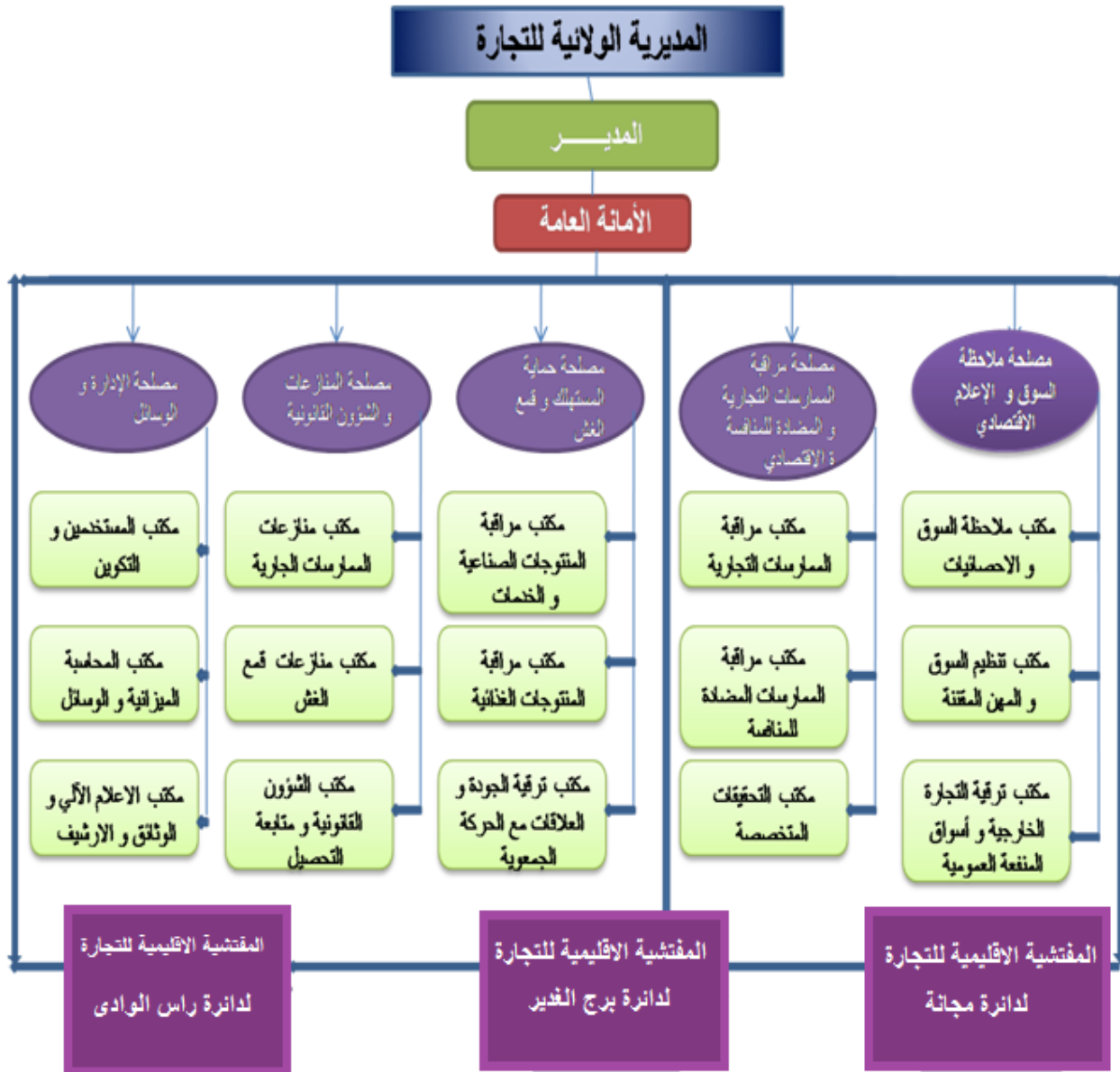
المطلب الأول: نشأة وتطور مديرية التجارة

هي هيئة تابعة لوزارة التجارة وهي كذلك مديرية ولائية تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية وقد تم هيكلة المديرية الولائية للتجارة بموجب القرار الوزاري المشترك المتضمن تنظيم المديرية الولائية للتجارة والمديرية الجهوية للتجارة بمكاتب وفقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم: 11-09. جاءت المديرية الولائية للتجارة لتحل محل المديرية الولائية للمنافسة والأسعار، التي كان معمولا بها في ظل المرسوم التنفيذي رقم 91/91 المؤرخ في: 06 أفريل 1991 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمنافسة والأسعار وصلاحياتها وعملها، الملغى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03/409 والملغى أيضا بالمرسوم 09/11.

واجهت الجزائر غداة الاستقلال رهانات وصعوبات عديدة تمثلت غياب اسس صلبة لتسيير القطاع الاقتصادي عموما والتجارة على وجه الخصوص وتكامل المهمة الاساسية لقطاع التجارة في التنظيم والضبط والرقابة في الفترة الأولى في استقلال الجزائر وحتى سنوات التسعينات كانت هذه المهمة محتكرة من طرف الدولة لكن بعد الانفتاح الاقتصادي لوحظ وجود تفاوت كبير بين سرعة هذا الانفتاح ومقتضياته بايجابياته وسلبياته وبين مرافقة مؤسسات وهيئات الدولة لهذا المنطق الاقتصادي الجديد حيث لم تكن محظرة جيدا لهذا الوضع المستجد لاسيما فيما يخص وضع الآليات الجديدة للضبط والرقابة والتنظيم بما يتوافق والتوجه الاقتصادي الجديد رغم تعدد توجهات الاقتصاد الجزائري وتنوعها وفق مقتضيات كل مرحلة والتغيرات الجيوسياسية في المنطقة الى أن المسيرة تواصلت لتحدث اليوم قفزة نوعية يسجلها قطاع التجارة منذ سنوات من خلال حزمة من الاصلاحات هدفت بالأساس الى عصنة القطاع من خلال تدعيمه بهياكل جديدة مخففا الضغط على الهياكل القديمة وتحسن محيط العمل .



المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للتجارة برج بو عريريج:



أما الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للتجارة والإمكانيات البشرية والمادية تتمثل في:

أولاً: الإمكانيات البشرية

تعتبر الموارد البشرية القلب النابض لأي مؤسسة فالعنصر البشري هو الوسيلة الفاعلة

في الإنتاج والاستمرار لأي مؤسسة يعتمد بدوره على الإمكانيات المادية أي المقومات والعتاد



والوسائل فالإمكانيات البشرية للمديرية الولائية للتجارة برج بوعريريج تتمثل في: (1)

● تضم مديرية التجارة لولاية برج بوعريريج مائتان وإثنتي عشرة (212) موظفا يتوزعون

حسب الأسلاك التالية:

✓ المدير (01).

✓ الأسلاك التقنية المكلفة بالتجارة: 162 موظف.

✓ الأسلاك المشتركة: (28) موظف.

✓ العمال المهنيين سائقي السيارات والحجاب (06).

✓ الأعوان المتعاقدين: 15 عون.

● وهناك عمال في إطار عقود ما قبل التشغيل تحت التعداد ستة عشر (16) في مختلف المصالح.

● أ/المدير الولائي للتجارة :

هو الأمر بالصرف و المسير الرئيسي باعتبار الرتبة الأعلى في السلم الإداري أي المسؤول الأول في الإدارة و يعتبر المنسق بين المصالح الإدارية الداخلية للمديرية وكذا المفتشيات الإقليمية للتجارة أيضا هو السلطة الأعلى الذي يخضع لها جميع الموظفين لدى المديرية الولائية للتجارة و تسخيره للموارد والإمكانيات المادية أيضا.

ب /رؤساء المصالح:

يوجد خمسة مصالح داخلية للمديرية الولائية للتجارة برج بوعريريج و في كل مصلحة رئيس مباشر مسؤول عن المهام الخاصة بالمصلحة المكلف بإدارتها.

ج /رؤساء المكاتب:

يشمل التعداد لرؤساء المكاتب داخل المديرية الولائية للتجارة مقسمين على خمسة مصالح

¹من إعداد الطلبة: استنادا على الوثائق الإدارية()



بخمسة عشر رئيس مكتب وكل رئيس مكتب مكلف بمهام ومسؤوليات.

د/رؤساء الفرقة:

شمل التعداد بثلاثة عشر (13) رئيس فرقة هذا يكون في الأسلاك الخاصة (التقنية) أي أعوان الرقابة.

هـ/ رئيس الحظيرة:

مسؤول عن الإمكانيات المادية والعتاد من السيارات التابعة للمديرية الولائية للتجارة.

و / رئيس مخزن:

مسؤول عن الإمكانيات المادية أي الموارد المادية و كل الوسائل المستعملة لقيام الموظف بالمهام المنوطة له.

ز/الأعوان المتعاقدين

يوجد على مستوى مصالح مديرية التجارة خمسة عشرة (15) من سائقي السيارات وأعوان الأمن أي حراس وأعوان الوقاية والمنظفات بالتوقيت الكلي والجزئي.

أما بالنسبة للفروع التابعة للمديرية الولائية للتجارة فهناك ثلاثة مفشيات إقليمية تابعة للمديرية ومقرها في كل من: دائرة مجانية، دائرة برج الغدير، دائرة رأس الوادي، للقيام بالدوريات و المهام في مختلف دوائر ولاية برج بوعرييج .

تعتبر الإمكانيات أو الموارد المادية الاحتياجات المتممة للموارد البشرية للقيام بالمهام و الإنتاجية فتوفر المناخ و الجو المناسب من وسائل و آلات و عتاد يعكس عمل و راحة المورد البشري في كل مؤسسة تعتمد المديرية الولائية للتجارة على مجموعة من الوسائل تتمثل في المكاتب عددها واحد وثمانون (81) مكتب، وسائل نقل إثنى عشرة سيارة (12) تخدم مصالح المديرية الولائية للتجارة برج بوعرييج، أيضا وسائل الإعلام الآلي: يعتبر مكتب الإعلام الآلي هام في تسيير كل أجهزة الإعلام الآلي ونظام المعلومات و التواصل و الاتصال داخل المديرية تتمثل في سبعون



(70) جهاز كمبيوتر، وستة وسبعون (76) طابعة ، خمسة وستون (65) مخزن طاقة ، كما تم دمج المكاتب بشبكة الانترنت حيث تقوم هذه الشبكة بعملية الاتصال و التواصل ما بين المكاتب عن طريق هذه الأجهزة و هذا ليس فقط داخليا فيفيد ذلك في سرعة التواصل و الاتصال الخارجي أي البيئة الخارجية من المديریات الأخرى و المديرية الجهوية أيضا.

المطلب الثالث: الزبائن العشرة الاوائل للجزائر من 2015 الى 2020.

تبقى بلدان أوروبا أهم شركاء الجزائر علما أن 63,69 بالمائة من الصادرات الجزائرية و 53,40 بالمئة من وارداتها تمت مع دول هذه المنطقة بما فيها دول الاتحاد الاوروبي. بالفعل، بلغت صادرات الجزائر نحو البلدان الاوروبية 22,81 مليار دولار مقابل 26,55 مليار دولار , مسجلة بذلك انخفاضا ب -14ر08 بالمائة.

من جهتها، استوردت الجزائر من بلدان اوروبا ما قيمته 22ر39 مليار دولار مقابل قرابة 25ر41 مليار دولار، اي ما يمثل انخفاضا ب - 11ر87 بالمائة.

و تبقى كل من فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و بريطانيا من الشركاء الأساسيين للجزائر في اوروبا، حسب نفس المصدر.

و تحتل بلدان آسيا المرتبة الثانية من حيث حجم المبادلات التجارية للجزائر بحصة قدرها 23ر92 بالمائة من القيمة الاجمالية لتبلغ 18ر60 مليار دولار مقابل 19ر06 مليار دولار، مسجلة بذلك تراجعا طفيفا ب -2ر44 بالمائة.

و قد بلغ مجموع التبادلات التجارية العالمية للجزائر مع مختلف المناطق الجغرافية خلال 2019 ما قيمته 77,76 مليار دولار مقابل قرابة 88,13 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2018 اي بانخفاض يقدر ب 11,77 بالمائة.

و بشكل عام فان أهم خمس زبائن الجزائر خلال 2019 هي فرنسا و ايطاليا و اسبانيا و الولايات المتحدة الامريكية و بريطانيا وتركيا.

الوحدة (مليون دج)

الرتبة	الدول	2015	%
1	اسبانيا	626 649.8	17.7
2	ايطاليا	535 074.1	15.1
3	فرنسا	465 412.6	13.2
4	بريطانيا	247 013.5	7.0
5	الولايات المتحدة الامريكية	224 723.4	6.4
6	هولندا	200 281.3	5.7
7	تركيا	183 659.2	5.2
8	البرازيل	150 636.0	4.3
9	بلجيكا	101 603.3	2.9
10	البرتغال	92 704.3	2.6
2016			
1	ايطاليا	569 199.2	17.4
2	اسبانيا	423 938.3	12.9
3	الولايات المتحدة الامريكية	422 518.4	12.9



11.4	374 183.8	فرنسا	4
5.4	176 624.2	البرازيل	5
4.9	160 741.8	هولندا	6
4.5	146 900.8	تركيا	7
4.3	142 153.0	كندا	8
3.5	115 984.4	بريطانيا	9
3.3	107 900.1	بلجيكا	10
%	2017	الدول	الرتبة
16.0	628 404.6	ايطاليا	01
12.6	494 598.2	فرنسا	02
11.7	458 048.9	اسبانيا	03
9.9	387 113.6	الولايات المتحدة الامريكية	04
6.0	237 539.1	البرازيل	05
5.4	212 475.8	هوندا	06
5.2	205 066.3	تركيا	07
4.6	179 292.7	بريطانيا	08
2.7	106 694.0	البرتغال	09
2.6	102 762.8	البرتغال	10
			2018



14.4	703 783.6	ايطاليا	01
12.1	591 253.8	اسبانيا	02
12.0	586 258.8	فرنسا	03
9.6	471 512.4	الولايات المتحدة الامريكية	04
6.5	318 423.6	بريطانيا	05
5.6	276 000.7	تركيا	06
5.4	262 380.1	البرازيل	07
5.1	248 414.7	هولندا	08
3.7	178 607.4	الهند	09
3.0	148 954.5	الصين	10
2019			
13.7	587 280.7	فرنسا	01
12.8	547 802.5	ايطاليا	02
11.4	485 182.8	اسبانيا	03
6.3	270 121.8	بريطانيا	04
6.1	259 124.9	الولايات المتحدة الامريكية	05
5.9	249 959.0	تركيا	06
4.7	201 519.8	الصين	07



4.5	192 216.2	هولندا	08
4.4	188 593.7	الهند	09
3.9	167 301.4	جمهورية كوريا	10
2020			
14.4	409 613.5	ايطاليا	01
13.7	390 197.9	فرنسا	02
10.2	289 682.4	اسبانيا	03
8.8	251 644.9	تركيا	04
4.9	138 170.4	الصين	05
4.3	122 500.8	تونس	06
4.3	121 696.2	هولندا	07
3.4	97 427.7	اليونان	08
3.2	92 364.3	ماليزيا	09
3.0	86 233.8	البرازيل	10

المصدر: مديرية التجارة برج بوعرييج

المبحث الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر

لدفع عجلة الاستثمارات باعتبارها إحدى الآليات الأساسية لتنويع مصادر دخل الاقتصاد الوطني و إخراجها من تلك التبعية للمحروقات التي ظل حبيسا لها لعدة عقود ، فمن دون شك أن القانون الجديد صمم لفتح آفاق و خلق الشروط المناسبة لتشجيع وجذب الاستثمارات في إطار تحقيق هدفا أساسيا يرمي الى تنويع و تقوية الاقتصاد الوطني و رفع قدراته التنافسية ،



غير أن ذلك متوقف على مدى التكريس العملي لما يضمنه هذا القانون على أرض الواقع من جهة و الإسراع في إجراء إصلاحات حقيقية على مستوى المحيط الاقتصادي العام .

تطور الاستثمار الأجنبي من 1990-2020

نظرا للمكانة التي تحتلها الجزائر وبفضل مختلف الثروات الطبيعية والامكانيات السياحية الضخمة التي تملكها، فهي تشكل منطقة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وللتطرق لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

الوحدة مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الاستثمار الأجنبي	0.334	11.638	30.000	1.000	1.000	1.000	270.000	260.000	606.600	291.600	280.100
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة الاستثمار الأجنبي	1113.105	1064.960	637.808	881.850	1156.000	1841.000	1686.736	2638.607	2764.930	2300.369	2571.237
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020		
قيمة الاستثمار الأجنبي	1500.402	1691.886	1502.206	-537.792	1638.263	1230.243	1466.099	1381.269	COVID19		

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي من الموقع

(<https://Perspective.usherborouke.ca/bilal/servlet/BMTendancestatpays?codepays=DZA&code>).

(<https://cms.law/fr/dza/news-information/loi-de-finances-pour-2021>).



أولاً: قانون الاستثمار الجديد الأهداف و المضامين:

يرتبط الاقتصاد الوطني ارتباطا وثيقا بقطاع المحروقات في ، فمنذ تأميم هذه الأخيرة 24 فيفري 1971 تزايدت أهميتها و أصبحت تشكل المصدر الأساسي للنشاطات الاقتصادية المختلفة بصفة خاصة وبرامج الدولة التنموية بصفة عامة من جهة، و هو ما شكل تحديا حقيقيا للجزائر التي لم تستطع حتى الآن أن تخرج من تبعيتها لمحروقات.

فمنذ ثمانينات القرن العشرين و الجزائر تسير في مسار الإصلاحات الاقتصادية و الكل يتساءل "باحثين، خبراء ، صحفيين...،" عن مدى وجود إرادة سياسية حقيقية لإصلاح الاقتصاد الوطني، قوانين صدرت، برامج سطرت، سياسات رسمت و أموال صرفت و لكن في النهاية نتيجة كارثية ودوران في نفس الحلقة المفرغة، فلا يزال قطاع المحروقات يساهم بـ 94% من الصادرات و يمثل حوالي 40% من الإيرادات الكلية و هو ما يبين وزن القطاع في الاقتصاد الوطني و الذي يستدعي ضرورة التعجيل في إصلاح هيكلي و وضع الآليات الكفيلة بتتويج الاقتصاد الوطني ، و يرتبط هذا الأخير بشكل أساسي بالاستثمارات محلية كانت أو أجنبية .

ان الجزائر كغيرها من الدول وضعت منذ استقلالها قوانين عديدة تنظم العملية الاستثمارية

للمستثمرين مجموعة من الحوافز و الامتيازات و لكن في المقابل تضمنت في طياتها

مجموعة من العراقيل جعلت من حجم الاستثمارات خاصة الأجنبية منها محتشم عرفتها

الساحة الاقتصادية في مجال الاستثمارات.

صدر قانون الاستثمار الجديد 18-22 في جويلية 2022 و صدرت نصوصه التنظيمية في

سبتمبر من نفس السنة.



1. الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين الجاذبية و التنفير:

تتوفر الجزائر بعدة مميزات و مقومات تؤهلها لأن تكون من بين الدوله الاستثمارية الكبرى سواء من ناحية الاستثمارات المحلية أو الأجنبية بدرجة أكبر، و في ما يخص نقاط القوة التي تملكها الجزائر و التي تقلل من تكلفة العملية الاستثمارية يمكن ذكر أهمها :

- التكلفة المنخفضة لموارد الطاقة (غاز، كهرباء و قود).

- احتياط سيولة معتبر الذي يقلل من المخاطر اتجاه التغيرات في الأسعار الدولية للمواد الأولية.

- مخزون معتبر للطاقات المتجددة .

- يد عاملة مؤهلة و رخيصة .

- الموقع الجغرافي الاستراتيجي .

فرغم الجزائر من مقومات ما تتوفر به تؤهلها لأن تكون في المراتب الأولى من حيث الجاذبية للاستثمارات، إلا أن ثمة عراقيل لا تزال تواجه المستثمرين و التي تمثل نقاط ضعف نوجزها في مايلي:

- العراقيل البيروقراطية والإدارية التي ظلت تلازم العملية الاستثمارية في الجزائر رغم المحاولات المستمرة للتخفيف من وطئتها .

- الحجم الكبير للقطاع الموازي الذي يسيطر على أكثر من 40% من النشاط الاقتصادي .

- مشكلة الحصول على العقار الصناعي.

- التعقيدات التشريعية خاصة الجبائية منها.

- ضعف النظام المصرفي و تأخر إصلاحه.

- قاعدة 51%/49%، حيث أكدت كل التقارير الدولية المتعلقة بمناخ الأعمال في الجزائر

أنها تعد من أهم العراقيل التي تحد من الاستثمار الأجنبي في الجزائر، و حذر الكثير من



الاقتصاديين من عواقبها الوخيمة على جاذبية الاستثمارات الأجنبية. ولقد تكرست هذه القاعدة مجددا في المادة 58 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 والتي بموجبها فرضت على المستثمر الأجنبي ضرورة الشراكة مع المستثمر المحلي.

أ- من حيث الأهداف:

- من خلال ما نصت عليه المادة الثانية، فإن القانون يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية:
- تطوير قطاعات النشاطات ذات الأولوية و ذات القيمة المضافة.
- ضمان تنمية إقليمية مستدامة و متوازنة.
- إعطاء الأفضلية للتحويل التكنولوجي وتطوير الابتكار و اقتصاد المعرفة.
- تعميم استعمال التكنولوجيا الحديثة.
- تفعيل استحداث مناصب الشغل الدائمة و ترقية كفاءات الموارد البشرية.
- تدعيم و تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني و قدرته على التصدير.

ج - من حيث الضمانات:

- إمكانية الحصول على العقار التابع للأموال الخاصة للدولة والذي توفره الهيئات المخولة بذلك، وهو ما أقرته المادة 6. فالحصول على العقار الصناعي و كما سبقت الإشارة إليه كان يمثل أحد أهم العراقيل التي ظل يعاني منها المستثمرين في الجزائر سواء المحليين أو الأجانب.
- الحرية في تحويل رؤوس الأموال المستثمرة و العائدات الناجمة عنها وفق الشروط القانونية المحددة المنصوص عليها في المادة 8.
- ضمان عدم المساس بالمزايا و الحقوق المكتسبة في حالة تعديل القانون أو إلغائه وفق ما نصت عليه المادة 13، و هو ما يضمن للمستثمر شرط الاستقرار.
- حق الطعن لدى اللجنة الوطنية العليا للطعون في حالة ما إذا أحس المستثمر بالظلم



والإجحاف في حقه.

من حيث الإجراءات :

الإجراءات المتخذة لتسجيل الاستثمار و انجازه ستعرف تطورا ايجابيا من خلال استحداث آليات في إطار الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار المتمثلة في المنصة الرقمية و الشبائك الوحيدة.

- المنصة الرقمية للمستثمر :

تكريسا لمبدأ الشفافية التي استند عليها القانون الجديد، تم استحداث إجراء جديد تمثل في رقمنة إيداع و متابعة ملفات الاستثمار من خلال إنشاء منصة المستثمر التي تشرف عليها الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار كما جاء في نص المادة 23، فمن خلالها يتسنى للمستثمر معرفة كل المعلومات المتعلقة بالاستثمار كفرص الاستثمار في زائر العرض العقاري و مجمل الضمانات والحوافز .

و تهدف هذه المنصة التي تم إطلاقها بالفعل في 20/10/2022، إلى توجيه الاستثمارات و مرافقتها و متابعتها منذ تسجيلها وخلال فترة استغلالها، وهو ما سيضمن معالجة الملفات و دراستها من قبل الإدارات المعنية و يتيح للمستثمرين إمكانية متابعة تقدم ملفاتهم.

- الشبائك الوحيد :

هو جزء من الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار، و يعتبر نقطة اتصال وحيدة بالنسبة للمستثمر و هو ما من شأنه تسهيل الإجراءات الإدارية و إزالة التعقيدات البيروقراطية التي كان يعاني منها المستثمر نتيجة لتنقله بين مختلف الإدارات، و رغم أن الشبائك الوحيد ليس بالأمر الجديد، إذ نجد المشرع ضمنه في اطار المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمار، إلا أنه في إطار التشريع الجديد تم إضفاء تعديلات من خلال التمييز بين نوعين من



الشبابيك و ذلك حسب طبيعة الاستثمار و هي كالآتي :

الشباك الوحيد للمشاريع الكبرى و الاستثمارات الأجنبية: و هو شباك ذو اختصاص وطني، و كما تدل تسميته فهو يهتم بالاستثمارات الأجنبية والاستثمارات في المشاريع الكبرى و هي تلك التي يساوي أو يفوق مبلغها 2مليار دينار جزائري

- الشبابيك الوحيدة اللامركزية: و هي تتمتع باختصاص محلي و تغطي كامل التراب الوطني بولاياته 58 على، تهدف كما تبين تسميتها على إضفاء الطابع اللامركزي على الإجراءات الاستثمارية في مختلف مراحلها.

و تعتبر الشبابيك الوحيدة بنوعها المحاور الوحيد للمستثمر و هي تتولى طبقا للمادة 19 من المرسوم التنفيذي 22-298 المهام التالية:

- استقبال المستثمرين.
- تسجيل الاستثمارات .
- تسيير و متابعة ملفات الاستثمارات.
- مراقبة الاستثمارات لدى الهيئات المعنية

أهم الدول المستثمرة بالجزائر 2015-2019

الدولة	التكلفة مليون دولار	عدد المشروعات	عدد الشركات
هونغ كونغ	6.000	1	1
الصين	3.827	12	7
سنغافورة	3.151	3	1
فرنسا	2.266	16	15



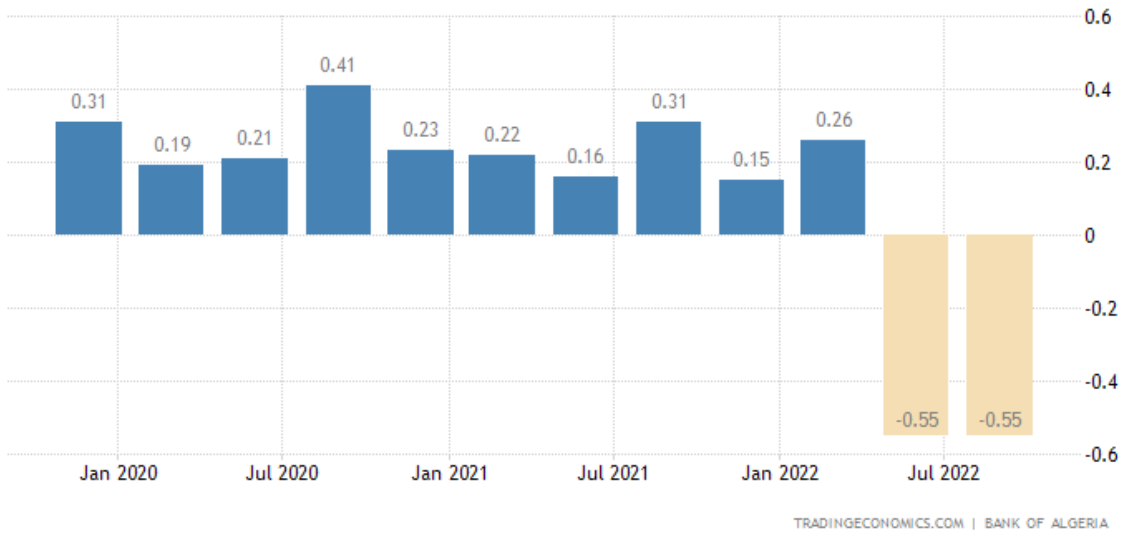
3	3	1.553	مصر
2	2	0.714	تركيا
1	1	0.666	قطر
7	7	0.517	اسبانيا
5	6	0.400	سويسرا
2	3	0.385	اليابان
44	54	19.479	الإجمالي

المصدر من اعداد الطالبين بالاعتماد على احصائيات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

وإتتمان الصادرات على الموقع www.iaige.net

-الإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - الاستثمار الأجنبي

المباشر.



الشكل 01: الإحصاءات والرسوم البيانية والتقويم الاقتصادي - الجزائر - الاستثمار الأجنبي المباشر.



ثانيا: السياسات المقترحة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل تحرير التجارة الدولية من أجل توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يجب الأخذ بعين الاعتبار السياسات المقترحة من قبل الخبراء والتي تمكنها من استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. تقع بعض العوامل الرئيسية المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر خارج نطاق السيطرة المباشرة للسياسة الوطنية، وتتمثل تلك العوامل في الموقع الجغرافي في مدى وفرة الموارد الطبيعية وحجم السوق المحلية.

إلا أن هناك الكثير من العوامل التي تدخل ضمن السيطرة المباشرة للسياسة الوطنية من أهمها تهيئة البيئة الصحيحة المواتية من خلال تطوير النظام التنظيمي والتشريعي وتحسين المناخ الاستثماري العام القادر على تحقيق التناسق بين الإمكانيات المتوفرة في هذه البلدان ومستوى أدائها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مقاسا بحجم التدفقات الواردة إليها، وقد صنف خبراء الأنكاد في اجتماعهم المعني لفعالية التدابير المتعلقة بسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة فيما يلي¹:

- **الوضع الأمثل:** يمثل النظام الذي تؤدي فيه السياسة المنتهجة إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحقيق اقوى أداء بما يتوافق مع الإمكانيات الاقتصادية والأهداف الوطنية.

- **المعايير الممكنة:** يدل على بيئة مواتية بصورة عامة للاستثمار الأجنبي المباشر ولكنها ليست البيئة الأمثل لجذب هذا الاستثمار في مستويات تتوافق مع الإمكانيات الاقتصادية والأهداف الوطنية.

- **المعايير المانعة:** فتمثل نظاما يحول إلى حد كبير دون تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ويشير تقرير الخبراء إلى أهمية النظام الضريبي حيث يعرض المستثمرون عن الاستثمار إذا

¹ ساعد بو اروبي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي - دراسة مقارنة لجزائر تونس المغرب، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008، ص173



كانت المعدلات الضريبية غير تنافسية، وخاصة إذا كانت أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر موجهة نحو التصدير، وهو ما يؤثر على قدرة المنتجات.

على المنافسة العالمية، كما أن العديد من البلدان تطبق معدلات ضريبية عالية مقترنة بحوافز مفرطة السخاء والغير واضحة أو معرضة لتغيير، بسبب التعديلات المتكررة على النظام الجبائي، وهذا النهج المزدوج يرسل إشارات متضاربة أحيانا سلبية مما يثير شكوك لدى المستثمرين حول مدى سلامتها وكفاءتها، وتتحوّل الحوافز من أداة جذب إلى أداة طرد للاستثمار.

كما تكتسي علاقات العمل السليمة أهمية بالغة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولاسيما من حيث تحديد الحد الأدنى للأجور والحقوق النقابية وحقوق أصحاب العمل في تعيين وتسريح العاملين، فضلا عن الإجراءات الخاصة بتسوية منازعات العمل.

وعموما يفضل المستثمرون الأجانب البلدان التي تتوفر على القوانين تكفل الأمان والضمان والتي تتمتع بالحماية التي تكفلها القوانين الوطنية أو المعاهدات، وليس مجرد تدابير يمكن أن تتغير في كل وقت، كما ينبغي أن تكون هذه القوانين والإجراءات واضحة ومستقرة وتوفر الشفافية اللازمة التي تشجع المستثمر الأجنبي وتقلل من المخاطر التي قد يتعرض لها عند اتخاذ قرار الاستثمار.

كما ترتبط معاملة وحماية الاستثمار الأجنبي بموقف البلد من الأجانب مقارنة بالمعاملة الوطنية النزيهة والمنصفة، وعدم تمييز وتحويل الأموال ونزع الملكية وتسوية المنازعات.

تتوقف كفاءة ومرونة الإطار المؤسسي والتنظيمي للاستثمار على عدد الهيئات التي تتعامل مع المستثمرين، وكذلك على عدد الإجراءات اللازمة لتأسيس المشروعات وتسوية المنازعات، حيث تزيد كفاءة الإطار المؤسسي كلما قل عدد الإجراءات، وانخفضت التكاليف والوقت المستغرق لقيام المشروع.



- تحسين بيئة الاستثمار العام:

يتطلب تحسين مناخ الاستثمار استقرار السياسة الاقتصادية الكلية بما في ذلك تخفيض العجز المالي، والتجاري واستقرار السياسة المالية والنقدية والتحكم في التضخم. ويعد الاهتمام بتحقيق الاستقرار الكلي للاقتصاد من أهم المحددات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتمثل ذلك في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الأجنبي، وتجنب التقلبات في سعر الصرف الاسمي والتي عادة ما يكون لها أثر سلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة فيما يتعلق بالتقدير السليم لجدوى المشروعات والأرباح المحولة. إن تفاعل وتداخل عناصر المناخ الاستثماري العام تؤثر بشكل كبير على فرض نجاح المشروع الاستثماري في المنطقة أو دولة معينة وتترجم محصلة ذلك التفاعل والتداخل إلى عناصر جذب وعناصر طرد للاستثمار، فكلما تحسنت عوامل الجذب في المناخ الاستثماري كلما زادت فرص الاستثمار الأجنبي المباشر وكلما ضعفت تلك العناصر زادت بالمقابل عوامل الطرد مما يؤدي إلى انخفاض التدفقات المحتملة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثالثاً: اتجاهات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل

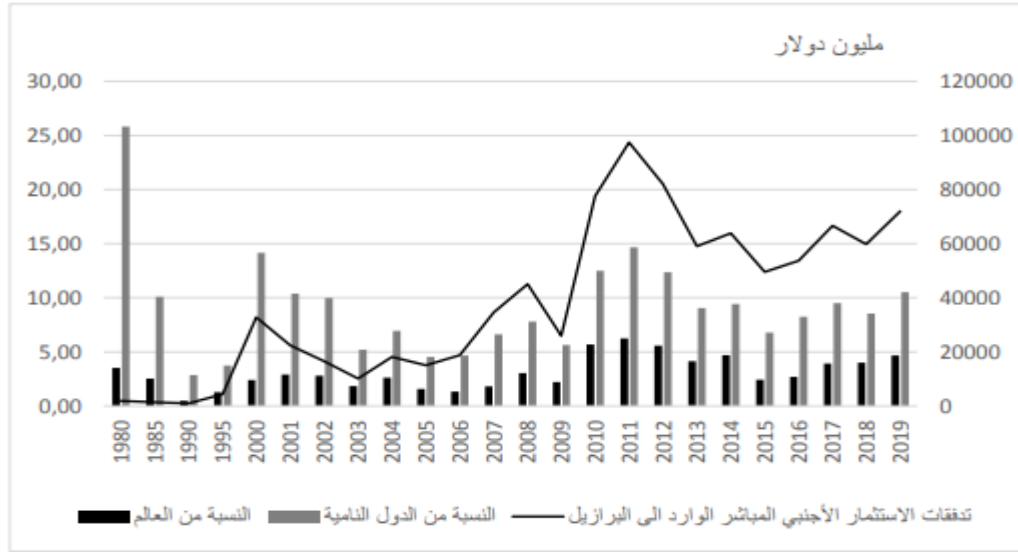
في السبعينات من القرن 21، كانت البرازيل من أكبر المتلقين للاستثمار الأجنبي المباشر بين البلدان النامية، الا انها فقدت هذا الموقف أمام بلدان أخرى في الثمانينات نتيجة لفقدان استقرار الاقتصاد الكلي، مما أدى إلى انخفاض حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفضلا عن جذب الاستثمار بسبب عوامل؛ السوق والعمالة والموارد الطبيعية، فقد لعبت سياسة الحكومة دورا حاسما في توليد الظروف التي في ظلها حدث انتعاش في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التدابير الشاملة لاستقرار الاقتصاد الكلي والتكليف الهيكلي، حيث أكدت حكومة البرازيل عزمها على الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.



سنناول في هذا المبحث تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل، من حيث الحجم والتوزيع القطاعي ومصادر هذه التدفقات.

المطلب الأول: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل.

الشكل: (04) حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل



المصدر: من إعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

Unctad, unctadstat, Op.cit.

توسعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل بسرعة في النصف الثاني من التسعينيات، مدعومة بنجاح سياسة التثبيت التي جسدها خطة الريال (1993 - 1994)، وبرامج التحرير الاقتصادي، وسياسات التكامل الإقليمي، وعمليات الخصخصة.

الواسعة¹ في تحد للأزمة التي أدت إلى انخفاض قيمة الريال في بداية سنة 1999، تمت التدفقات إلى البرازيل من أقل من 2 مليار دولار كمتوسط للفترة 1990-1994 إلى أكثر من

¹ بلغت الخصخصة حوالي 25% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 1998، وكانت أكبر عملية في هذا الصدد مشاركة شركات أمنية في شراء عملاق الاتصالات Telebris مبلغ 19 مليار دولار، وشكلت حصة من مستثمرين أجانب 63.6%، كما تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدليل التوسيع سوق البلاد إلى منطقة الماركوسور MERCOSUR.



30 مليار دولار في السنتين الأخيرين من العقد¹. أما فيما يتعلق بالبيئة الخارجية، فقد كان الأثر الأزمة الآسيوية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البرازيل محدودا، ويفسر هذا في الغالب من حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان يمثل التزام طويل الأجل باقتصاد البرازيل، وهو مرابط إلى حد بعيد باديناميات عملية الخصخصة².

في سنة 2000، تم تسجيل تدفقات قدرها 32.78 مليار دولار (الشكل رقم (63))، مما جعل البرازيل أكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للسنة الخامسة على التوالي، ومن سنة 2001 إلى سنة 2006 عرفت التدفقات الواردة إلى البرازيل استقرارا نسبيا مع تدفقات أقل من الرقم المسجل في سنة 2000؛ ويرجع ذلك لمجموعة من الأسباب من بينها الحفاض عملية الخصخصة وفترة عدم استقرار مالي وعدم يقون سياسي مرت بها البلاد، عدم استقرار قيمة الريال والتباطؤ الاقتصادي، مدفوعة بارتفاع اسعار السلع استعادت التدفقات الواردة إلى البرازيل زعمها في سنة 2007 بمبلغ 34.58 مليار دولار، لتكون المتلقي الرئيسي في المنطقة، حيث تركزت معظم التدفقات الواردة إلى البرازيل في النفط والغاز³. في سنة 2008، وصلت التدفقات الواردة إلى البرازيل مستوى مرتفع جديد (45.058 مليار دولار)؛ فبالرغم من الأزمة المالية العالمية، هناك مجموعة من العوامل التي دعمت استمرار ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل منها النمو الاقتصادي (965.1) ومؤشرات الطلب الموالية التي تغذت الارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق والاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد الطبيعية الحجم الكبير للسوق المحلية، والحفاض الاعتماد على الصادرات

¹ Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Investment in Latin America and the Caribbean, 2000, p.43, Online: <http://www.copul.org/m/publications>.

² Unctad, World Investment Report 1998: Trends and Determinant, New York and Geneva, 31/08/1998, Pp.248-249, Online: [http://unctad.org/publications-search?f\[0\]-product%3A397](http://unctad.org/publications-search?f[0]-product%3A397)

³ Unctad, World Investment Report 2008: Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge, New York and Geneva, 23/09/2008, pp.61-62, Online: [https://unctad.org/publication-search?f\[0\]-product%3A397.pp.61-62](https://unctad.org/publication-search?f[0]-product%3A397.pp.61-62).



مقارنة بالاقتصادات الناشئة الأخرى والتأثير المنخفض للأزمة المالية على النظام المصرفي البرازيلي¹ في سنة 2009، المخفضة التدفقات الواردة إلى الدانيل مسجلة 25.949 مليار دولار، ويعزى هذا الانخفاض بشكل كبير إلى انكماش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعين الأولي والخدمات، خاصة الخدمات المالية، البناء والعقار، وظلت الموارد الطبيعية والأنشطة ذات الصلة هي عامل الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر. ومع ذلك ظللت البرازيل أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في سنة 2009، مشكلة ما يعادل 634% من الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، في سنة 2010، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدانيل إلى 77.69 مليار دولار، بمعدل نمو قارب 200% بالنسبة لسنة 2009، هذه الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة المساهمات الرأسمالية الجديدة، كان سببها النمو الاقتصادي، الذي ارتفع إلى 67% في سنة 2010، في الوقت نفسه، رفع قيمة الريال البرازيلي.

و (15% في سنة 2010) معاً إلى جانب زيادة الاستهلاك المحلي شجعت الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن السوق.² في سنة 2011، سجلت التدفقات الواردة إلى اليونان بل مستوى تاريخي قدره 97.42 مليار دولار، ما يمثل 14.65% من التدفقات الواردة إلى الدول النامية و 6.24 من التدفقات الواردة إلى العالم. جاذبية البرازيل هذه تعود إلى حجم السوق المحلية وموقعها الاستراتيجي في أمريكا الجنوبية، الذي يوفر سهولة الوصول إلى الأسواق سريعة النمو الأخرى مثل الأرجنتين وشيلي وكولومبيا، رغم أن الاقتصاد البرازيلي استمر في كونه المتلقي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة المخفضة التدفقات الواردة إلى الدانيل في السنوات الموالية عن المستوى المسجل في سنة 2011، وشكلت 49.51 مليار دولار سنة 2015، ومع انزلاق

¹ Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Investment in Latin America and the Caribbean 2008, 07/2009, pp.25-26, Online: <http://www.cepal.org/en/publications/ie>.

² Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2010, 07/2010, p.33, Online: <http://www.cepal.org/en/publications/ic>



الاقتصاد إلى الركود وتراجع أرباح الشركات، هناك ثلاثة تفسيرات على الأقل لهذه النتائج في سنة 2015: الحفاض في التكلفة النسبية لرأس المال في البرازيل، ونقص فرص الاستثمار في البلاد والخافض ثقة المسلمين بسبب عدم الاستقرار السياسي، بين سنتي 2010 و 2015 المحفظة الأرباح المعاد استثمارها من 34.865 مليار دولار إلى 7.145 مليار دولار، مما يدعم فكرة حدوث انخفاض محتمل في فرص الاستثمار في البرازيل¹. ونتيجة لذلك، لم يكن البلد قادرا على استعادة المستويات المسجلة في بداية العقد (2010 - 2012)، حيث سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البرازيل 58.76 مليار دولار كمتوسط خلال الفترة 2013 - 2018، حتى مع عودة التدفقات إلى الارتفاع في سنة 2019، مسجلة تقريبا 72 مليار دولار، وهو أعلى مستوى للتدفقات الواردة إلى البرازيل منذ سنة 2012، هذه التدفقات تمثل 610.51% من التدفقات الواردة إلى الدول النامية، وتبقى البرازيل أكبر مطلق للاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي.

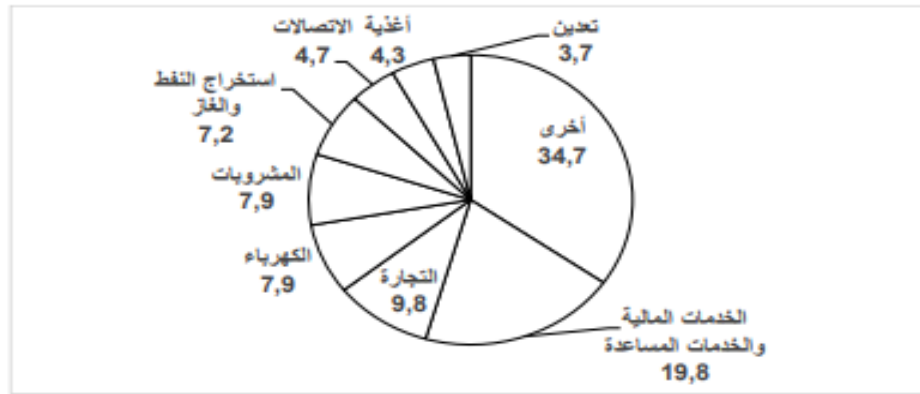
المطلب الثاني: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البرازيل

وفقا للشكل رقم (7-3)، في سنة 2019 استحوذ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الخدمات على أكبر حصة في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البرازيل، خاصة مجال الخدمات المالية والخدمات المساعدة (9619.8، يليها قطاع التجارة (69.8%)، والكهرباء (967.9)، أما صناعة المشروبات والتعدين كانت حصصها 67.9% و 63.7% على التوالي، بالنسبة لاستخراج النفط والغاز فشكل 7.2%

¹ Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2016, 06/2016, p.49, Online: <http://www.cepal.org/en/publication/i>

ومن حيث توزيع الدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البرازيل يظهر الشكل رقم (83)، ان المعاد التدفقات القطاعية للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل في الفترة 2000 - 2007، سيطر عليه قطاع الخدمات بمتوسط 9653.79، في حين كانت حصة قطاع التصنيع والقطاع الأولي، 9638.06 و 68.05% على التوالي، ومن سنة 2008 حتى سنة 2010، كانت حصة قطاع التصنيع (9643,64 كمتوسط)، تتجاوز حصة قطاع الخدمات 24.10% (كمتوسط)، وذلك بسبب الازمة الاقتصادية العالمية حيث تركزت التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل في قطاع التصنيع والقطاع الأولي، وظلت الموارد الطبيعية (خاصة النفط والغاز) والأنشطة ذات الصلة (مثل التعدين، والصناعات الغذائية...)، هي عامل الجذب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل.

الشكل (05) التوزيع الصناعي لمخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل حتى سنة 2019 (%)



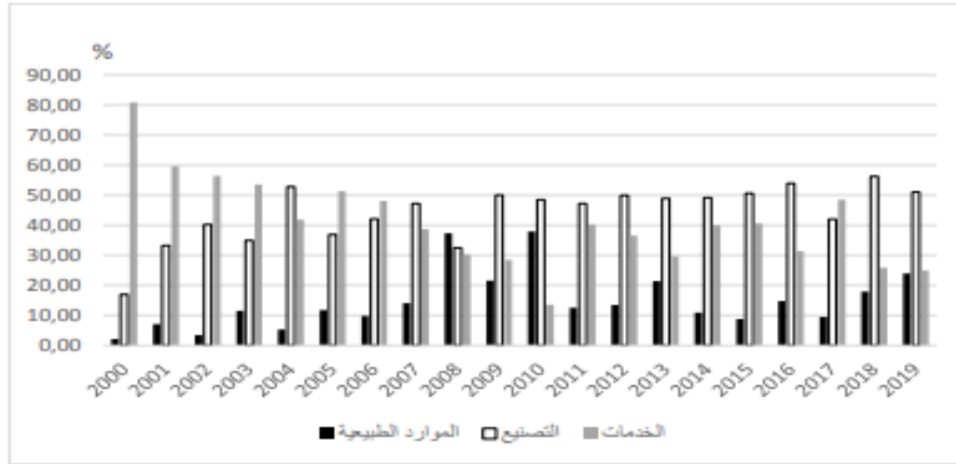
Source: Banco Central do Brasil (BCB), Direct Investment Report, 2020, p.31, Online: https://www.bcb.gov.br/content/publications/directinvestmentreport/2019/DIR_2020.pdf,



اما بالنسبة للفترة 2011 - 2019، كانت التصنيع والخدمات هي القطاعات التي تلقت معظم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل، حيث كانت حصصها في المتوسط 49.89% و35.31% على التوالي. وتم الحفاظ على هذا النمط في سنة 2019، حيث شكل التصنيع 51% والخدمات 25 بالنسبة لقطاع التصنيع، يعود ارتفاع الحصة في السنوات الأخيرة الى زيادة التدفقات الوافدة وبشكل كبير إلى الصناعات كثيفة رأس المال: صناعة السيارات صناعة الورق والمنتجات الورقية والصناعات الكيماوية، وهي القطاعات التي تنشط فيها الشركات عبر الوطنية بشكل خاص في البرازيل. وفي مقابل انخفاض حصة قطاع الخدمات في السنتين الأخيرتين بسبب التدفق السلبي لمكون القروض بين الشركات لثلاث من الخدمات التي تجذب معظم الاستثمارات من هذا النوع: التجارة والكهرباء والغاز والخدمات المالية، "كان هناك انتعاش في الاستثمارات في الموارد الطبيعية، مشكلة في سنة 2019-2024. من التدفقات الواردة، وهي، أعلى حصة لها منذ سنة 2010، ويظل الحجم الكبير للسوق البرازيلي عاملا رئيسيا في قرارات الاستثمار للشركات الدولية.



الشكل (06) : التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى البرازيل 2000-2019.



المصدر: من اعداد الباحث بناء على البيانات الواردة في الموقع:

CEPAL-NACIONES UNIDAS, La Inversión Extranjera Directa en América Latina y el Caribe,

Online : <https://www.cepal.org/es/publicaciones/ie>

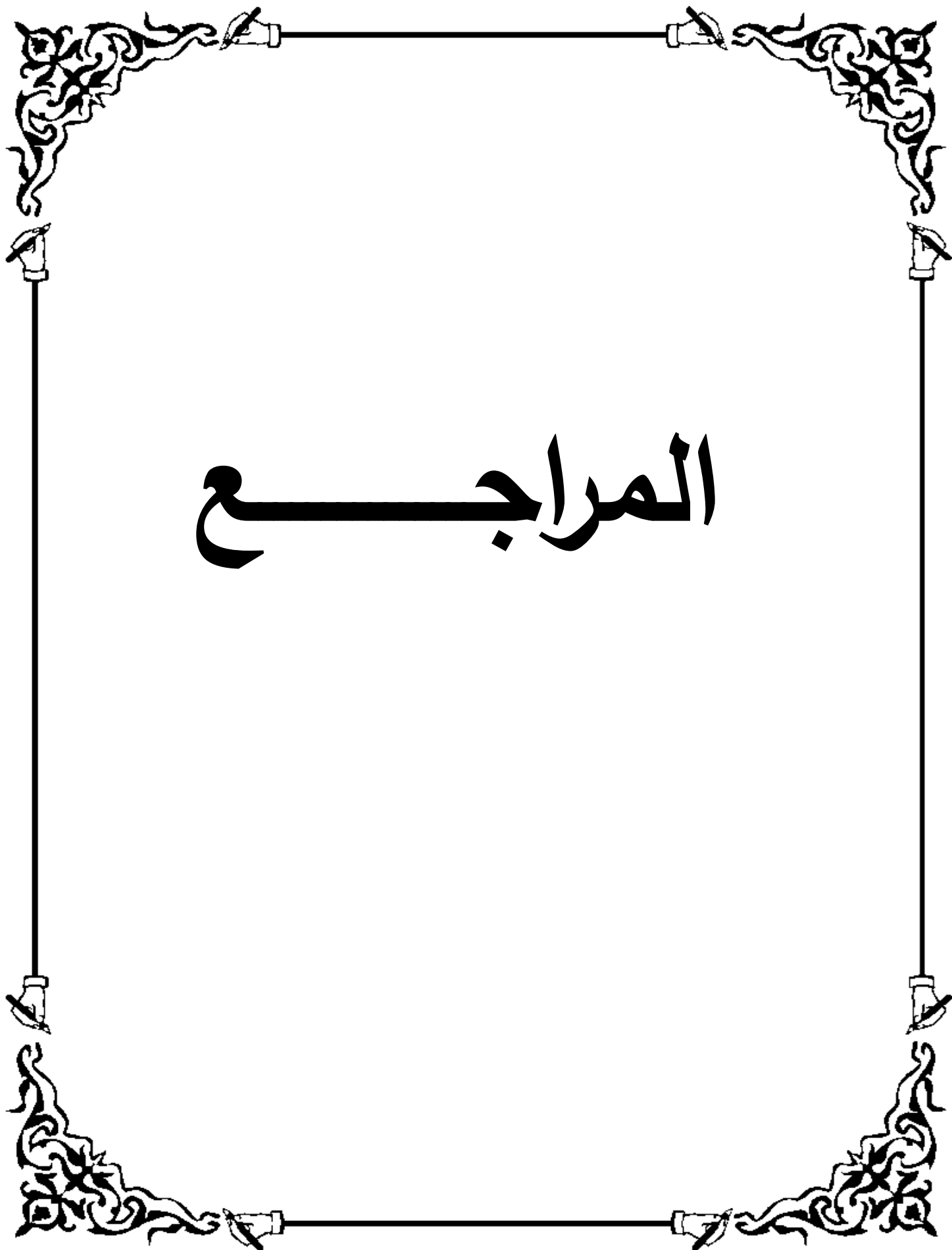
خاتمة



خاتمة

لقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي، لم يؤدي فقط الى الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد المحلية وذلك عن طريق انشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية، كما كانت للاستثمارات الأجنبية آثار إيجابية على المؤسسات والصناعات المحلية من خلال ظهور شركات محلية التي تقوم بخدمات التعبئة والشحن للإلكترونيات ومختلف النشاطات الأخرى في مناطق عمليات التصدير، كما استقطبت القوى العاملة من خلال خلق مناصب شغل عديدة انخفض فيها معدل البطالة الى معدلات قياسية مقارنة مع الدول النامية، كما كان وقع الاستثمار الأجنبي المباشر إيجابيا على البيئة الطبيعية، من خلال العمل على التوازن الديمغرافي في تخطيط نشاط هذه الاستثمارات، كما قامت على تحرير كل من بيئة الأعمال والبيئة الاقتصادية التي تعمل من خلالها الشركات الأجنبية، حيث اتاحت للأجانب تشجيعا لشركاتهم والتصدير الى الخارج نظير بعض الإعفاءات الضريبية ورقمنة الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المراجع



قائمة المصادر والمراجع:

1. قصي عبد الكريم إبراهيم ، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية ، منشورات الهيئة العامة السورية ، دمشق ، سوريا ، 2010 ، ص 13
2. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في ظل المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2008.
3. جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2010.
4. سامي عفيف حاتم ، التجارة الدولية بين التنظير و التنظيم، نقلا عن فيروز سلطاني ، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2013 .
5. يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2010.
6. -أحمد زغراد ، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات ، مجلة الباحث ، عدد3، الجزائر ، 2004.
7. أيمن النحراوي، لوجستيات التجارة الدولية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
8. -رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، المكتبة المصرية بالمنصورة ، 2007.
9. -رضا عبد السلام ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة ، دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق و جنوب شرق آسيا و أمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر ، الطبعة الأولى ، 2002.



10. ساعد بو اروي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي - دراسة مقارنة الجزائر تونس المغرب- مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.
11. -فليح حسن خلف ، التمويل الدولي ، عمان ، مؤسسة الوراق، 2004.
12. محمد اسماعيل وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد (41)، صندوق النقد العربي، 2022.
13. -مدحت القرشي ، التنمية الاقتصادية ، نظريات و سياسات و موضوعات ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2007.
14. -معاوية أحمد حسين ، الاستثمار الأجنبي المباشر فأثره على النمو و التكامل الاقتصادي في دول مجل التعاون لدول الخليج العربية ، الملتقى السنوي 17 لجمعية الاقتصاد ، السعودية ، الرياض ، 2009.
15. **Unclad, World Investment Report 2008: Transnational Corporations, and the Infrastructure Challenge, New York and Geneva, 23/09/2008, pp.61-62, Online: <https://unctad.org/publication-search?{0}-product%3A397>.pp.61-62.**
16. Unctad, World Investment Report 1998: Trends and - Determinant, New York and Geneva, 31/08/1998, Pp.248-249, Online: [http://unctad.org/publications-search?f\[0\]-product%3A397](http://unctad.org/publications-search?f[0]-product%3A397)



Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Investment in Latin America and the Caribbean, 2000 Online:
<http://www.copul.org/m/publications>.

**Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Investment in Latin America and the Caribbean 2008, 07/2009, pp.25–26, Online:
<http://www.cepal.org/en/publications/ie>.**

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2010, 07/2010, Online:
<http://www.cepal.org/en/publications/i>

Economic Commission for Latin America and the Caribbean (ECLAC), Foreign Direct Investment in Latin America and the Caribbean 2016, 06/2016, Online:
<http://www.cepal.org/en/publication/i>

–OECD, third edition of the detailed Benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999.

الملاحق

المسيلة في: 2021/05/02

رقم: 2021/05/02

إلى السيد: **مدير الجامعة**
مستشفى الصادق

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء الترخيص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار افتتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعداد مذكرات التخرج، التي تدخل ضمن متطلبات

نيل شهادة الماستر في شعبة: **علوم تجارة دولية** تخصص: **سالية وتجارة دولية**

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء ترخيصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ر.س	الإمضاء
01	لماري هيسا	19043102462	/	
02	لمياسة بوعلم	21043097688	/	
عنوان المذكرة: سياحة تجارة دولية و أبحاثها على الممارسات التجارية				
المشرف (الاسم و اللقب و الإمضاء)		هيئة الترخيص (الإمضاء والختم)		رئيس القسم (الإمضاء والختم)
توباعم رطاب				



تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسقله:

الطالب (ة): الحارث هسنا
المولود(ة) بتاريخ: 21/10/1986 ب: تلمسان
الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أور.س.) رقم: 3328191 الصادرة بتاريخ: 16/06/2018 عن: تلمسان
المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم تجارة تخصص: حالات تجارة دولية خلال السنة الجامعية 2018/2019
والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: "سياسات مومس التجارة الدولية وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر"

أصرح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 08/06/2023

التوقيع و البصمة



تصريح شرقي

بالالتزام بمعايير الأمانة والنزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): **لعياشي بوعلام** المولود(ة) بتاريخ: **14/12/1985** ب. **سرج بوعزوز**

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أورمس) رقم: **110229778** الصادرة بتاريخ: **2018/07/13** بدرجة **مستادة** -

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: **العلوم التجارية** تخصص: **مالية وتجارة دولية** خلال السنة الجامعية: **2021/2022**

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان: **سياسات تحرير التجارة الدولية**

و أثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر

أصح بشرفي أنني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: **2023/06/08**

التوقيع و البصمة

تَرْجَمَةُ اللَّهِ